الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.743 (B)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
18 December 2006
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٤٣ (القاعة باء)
المعقودة في المقر، نيويورك، الخميس، ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة مانالو

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الخامس والسادس معا للصين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

06-46144 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقرير الدوري الخامس والسادس معا للصين (*CEDAW/C/CHN/5-6* و *Add.1* و2؛ و *CEDAW/C/CHN/Q/6* و *Add.1*)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد الصين إلى مائدة اللجنة.

٢ - **السيدة هوانغ** كينغي (الصين): قالت إن الحكومة الصينية عززت جهودها للامتثال للاتفاقية في خمس مجالات. أولا، سنت وعدلت تشريعاتها لضمان توفر حماية قانونية إضافية للنساء. وينص التعديل على قانون حماية حقوق ومصالح المرأة (قانون حماية المرأة) المعتمد في آب/أغسطس ٢٠٠٥، على أن المساواة بين الجنسين سياسة وطنية أساسية. وينتقل تشريع الصين من التركيز على حماية وتنمية حقوق ومصالح المرأة إلى مكافحة التمييز ضدها ومعاقبة المسؤولين عن ذلك. وتتضمن الصيغة المعدلة لقانون الزواج المعتمد في نيسان/أبريل ٢٠٠١ أحكاما مثل منع العنف المترلي، وتعويض يقدمه الطرف المذنب، فضلا عن التعويض عن العمل غير المدفوع الذي تقوم به المرأة المطلقة. ويؤكد بصفة خاصة قانون التعاقد على الأراضي الريفية الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٣ على حق النساء المتزوجات والمطلقات والأرامل في امتلاك الأراضي. وصدق المؤتمر الشعبي الوطني على الاتفاقية المتعلقة بالتمييز (العمالة والمهن) الصادرة عن منظمة العمل الدولي في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وأدرجت أحكام هذه الاتفاقية في قانون تعزيز العمالة. ويؤكد قانون التعليم الإلزامي المعدل في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على ضمان تمتع الفتيات بحقوق متساوية في التعليم.

٣ - وثانيا، تحسنت وظائف وآليات الحكومة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، أنشأت الحكومات على مستوى المقاطعات وما فوقها في كل أنحاء الصين وحدات تعنى بشؤون المرأة، ويشكل ذلك إطارا تنظيميا لتنفيذ الاتفاقية، وتعزيز اللامساواة بين الجنسين مما يتطلب إشرافا من جانب الحكومة ومشاركة من جميع أصحاب الشأن. وقبل عام ٢٠٠٢، أصدرت الحكومات على مستوى القطاعات وما فوقها برامجها النسائية للفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠. وسمح ذلك بإعداد البرنامج الوطني لتنمية المرأة الريفية (٢٠٠١-٢٠١٠) (الذي سيشار إليه فيما بعد بـ ''البرنامج'') وبرامج تنمية المرأة على مستوى الأقاليم والأقضية والمقاطعات، وخطط العمل الحكومية على جميع المستويات.

٤ - وثالثا، تم اعتماد تدابير استثنائية لتنفيذ البرنامج الوطني. وأدرجت الحكومة على جميع المستويات في الصين السياسات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والأهداف الرئيسية للبرنامج في خطط التنمية الاجتماعية — الاقتصادية. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد المؤتمر الشعبي الوطني برنامج التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ويتضمن فصلا مستقلا عن حماية حقوق ومصالح المرأة والأطفال.

٥ - والمجال الرابع الذي تم بذل الجهود فيه يتمثل في تجميع الموارد المالية والمادية لمعالجة القضايا الرئيسية. وانضم عدد من الإدارات الحكومية لتنفيذ مشروع الحد من معدلات الوفيات بين الأمهات والقضاء على مرض الكزاز بين المواليد. وتعهد الرئيس وين جياباو بفتح أبواب المستشفيات خلال ثلاث سنوات، وذلك لتضع فيها جميع النساء الريفيات الحوامل اعتبارا من عام ٢٠٠٥ وما بعد ذلك. وقد زادت الحكومة بصورة منتظمة ميزانيتها المخصصة للتعليم والصحة. وتم تخصيص أموال لجعل التعليم العام إلزاميا في المناطق الريفية والمناطق التي تسكنها الأقليات الإثنية، وتقديم

المساعدة إلى الطلاب الفقراء. واعتبارا من عام ٢٠٠٦ وما بعده، سوف تلغي الحكومة جميع الرسوم المختلفة المفروضة على الطلاب الريفيين الذين يتلقون التعليم الإلزامي. وفي عام ٢٠٠٣، شرعت الحكومة في وضع سياسات لتقديم الأدوية المضادة للفيروسات مجانا إلى هؤلاء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإجراء فحوصات مجانية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير الوقاية المجانية لمنع نقل المرض من الأم إلى الطفل، وتوفير التعليم المجاني للأطفال المتيتمين بسبب مرض الإيدز، بحيث يستطيع الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأسرهم الحصول على الرعاية الصحية الملائمة.

٦ - والمجال الخامس هو مجال تنظيم حملة إعلامية كبيرة لخلق رأي عام مؤات تجاه الاتفاقية. ونظمت محطات الإذاعة والتلفزيون، والصحف، والمواقع على شبكة الإنترنت برامج خاصة، ومؤتمرات صحفية، وحلقات دراسية، وأسدت المشورة. وبفضل التعاون الوثيق بين الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، تم إعلان عام ٢٠٠٥ سنة الدعاية من أجل تعزيز السياسات العامة الوطنية للمساواة بين الجنسين في الصين. وقامت مؤسسات التعليم العالي التي تقدم التدريب للمسؤولين الكبار في الخدمة المدنية بإدراج السياسات العامة الوطنية للمساواة بين الجنسين والبرنامج الوطني في مناهجها الدراسية، وركزت على تعزيز الوعي بشؤون المرأة بين أصحاب القرارات. ومنذ عام ٢٠٠٠، أكدت الحكومة على تعريف الجمهور بالقوانين، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بين طلاب المدارس الابتدائية والثانوية. وتم إدراج موضوع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الكتب المدرسية في المدارس الابتدائية والثانوية.

٧ - وفيما يتعلق بالتعليقات الختامية للجنة وتوصياتها بشأن التقرير السابق، وبصفة خاصة التوصية التي تفيد بأن الصين ينبغي أن تعتمد تدابير استثنائية لتعزيز مشاركة المرأة في مناصب اتخاذ القرارات العليا، أوضحت أن الحكومة الصينية نظمت حملات تعليمية وإعلامية من أجل تعزيز وعي الجمهور بالمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات. وحددت بشكل صريح نسبة المسؤولين من النساء في القيادات الحكومية على جميع المستويات بحيث يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على الشروط الإلزامية التي ينبغي للهيئات الحكومية أن تتبعها في توظيف النساء في المناصب القيادية. واختارت عددا أكبر من النساء البارزات للعمل في المناصب القيادية على جميع المستويات، وأعطت الأولوية للنساء العاملات في المناصب الوسطى والمناصب الرفيعة. وتم اعتماد تدابير لإعطاء النساء من أصحاب المهن تدريبا أفضل من أجل تعزيز قدرتهن ومستوى مشاركتهن السياسية. وحسنت الحكومة الآليات المستخدمة في المسابقات، وإدارة العاملين في الخدمة المدنية فيما يتصل بإصلاح شؤون الموظفين وذلك لإتاحة فرص متساوية للنساء والرجال من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات وفي الإدارة، والتأكد من أن الأفضلية تعطى للكوادر النسائية عندما تتساوى جميع الشروط. وتم في آب/أغسطس ٢٠٠٦ عقد المؤتمر الوطني الخامس المعني بإعداد واختيار الكوادر النسائية.

٨ - وفي الوقت الراهن، تسعة من زعماء الدولة الصينية هم من النساء، أي أضيفت خمس نساء إلى ما كان عليه العدد في عام ١٩٩٩. ومن بين النساء التسع، ثلاث منهن نائبات رئيس اللجنة الدائمة التابعة للمؤتمر الشعبي الوطني، وأربع منهن نائبات رئيس المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني، ونائبة واحدة لرئيس مجلس الدولة، ونائبة واحدة لمستشار الدولة. وفي المحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا، ومجلس وزراء الدولة، هناك ٢٧ وزيرة ونائبة وزيرة وكوادر نسائية على المستوى الوزاري وما فوقه، ومجموع هؤلاء النساء ٢٤١ امرأة.

٩ - وأضافت أن اللجنة كانت قد أعربت عن قلقها فيما يتعلق بعمالة المرأة عند انتقال الصين إلى الاقتصاد السوقي. وفي هذا الصدد، قررت الحكومة: صياغة وتنفيذ سياسات تفضيلية لإعادة تشغيل المرأة، وتوفير المساعدة للنساء في مجال العمالة؛ ومنح تخفيضات ضريبية أو إعفاءات ضريبية لأرباب العمل الذين يوظفون النساء اللاتي تم فصلهن عن عملهن، ومنحهن التأمينات الاجتماعية؛ وتفضيل العاملات اللاتي تم فصلهن عن عملهن في التوصيات والتوظيف؛ وتوفير خدمات مجانية في مجال التوظيف للعاملات اللاتي تم فصلهن عن عملهن؛ وتنظيم التعاون بين سلطات العمل الحكومية ونقابات العمال والاتحادات النسائية وتوفير خدمات مجانية لتوظيف النساء وتدريبهن على المهارات من أجل تعزيز إمكانية إيجاد عمل لهن؛ واستحداث سياسات وتنظيم برامج تدريبية لبدء المشاريع التجارية من أجل تشجيع ودعم النساء اللاتي يرغبن في بدء مشاريعهن المستقلة الخاصة بهن.

١٠ - وفيما يتعلق بقلق اللجنة بشأن الاتجار بالمرأة في الصين، قالت إن الحكومة شرعت في عمليات استثنائية عديدة لمكافحة الاتجار، وإنقاذ عدد كبير من الضحايا، وإنشاء مراكز لعبور وتدريب واحتواء النساء اللاتي تم إنقاذهن. وفيما يتعلق بتعزيز التعاون مع البلدان المجاورة، أبرمت الصين معاهدات بشأن المساعدة القانونية في المسائل الجنائية مع ٣٦ بلدا ووقعت اتفاقات تعاون في مجال الشرطة مع ٤١ بلدا. والصين أيضا طرف في مشروع ميكونغ دون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. والحكومة في الوقت الراهن في سبيل تطوير برنامج عمل وطني ضد الاتجار بالأشخاص.

١١ - وفيما يتعلق بالقلق الذي أعربت عنه اللجنة بشأن النسبة بين الجنسين عند الولادة في الصين، أوضحت أن الحكومة اعتمدت تدابير لمعالجة المشكلة من أجل تحقيق نسبة متوازنة بين الجنسين عند الولادة بحلول عام ٢٠١٥. ويحظر قانون السكان وتنظيم الأسرة الذي صدر في عام ٢٠٠١ بشكل صريح اختيار الأهل لجنس الطفل لأغراض غير طبية، ووضع حد للإجهاض القائم على اختيار جنس الجنين. وفي عام ٢٠٠٢، حددت الحكومة صلاحيات جميع السلطات ذات الصلة وأدخلت نظاما للمساءلة في المجالات التي أهملتها الحكومة في السابق أو التي أظهرت أن هناك اتجاها نحو وجود نسب غير متوازنة بين الجنسين عند الولادة. ومنذ عام ٢٠٠٣، شرعت الحكومة في برنامج رائد ''مبادرة رعاية البنات'' في بعض المناطق لخلق بيئة اجتماعية مؤاتية للبنات. وفي عام ٢٠٠٤، وضعت الحكومة سياسات عامة لتوفير الدعم الاجتماعي للأسر الريفية التي تمارس تنظيم الأسرة، وعلى هذا الأساس يتم تقديم الدعم المادي للمتزوجين الذين يزيد عمرهم عن ٦٠ سنة في الريف والذين ليس لديهم إلا طفل واحد وبنتان. وفي عام ٢٠٠٥، وسعت الحكومة من نطاق مبادرة رعاية البنات بحيث تشمل البلد بأكمله، واتخذت تدابير شاملة لمعالجة مشكلة النسبة بين البنين والبنات عند الولادة.

١٢ - وعلى الرغم من أن الحالة قد تحسنت تحسنا ملحوظا، نتيجة هذه الجهود، ما زالت الصين دولة نامية سكانها يزيدون عن ١,٣ بليون، وتتمتع بمستوى متواضع من الإنتاجية والتعليم. وما زالت هناك صعوبات ومشاكل كثيرة تمر بها النساء الصينيات في حياتهن وعملهن، وفيما يتعلق بحماية حقوقهن. ولا تشارك المرأة إلا بنسبة قليلة في اتخاذ القرارات على المستويات العائلية. وهناك تمييز ضد المرأة في مجال العمل. ويتعين تحسين وضع المرأة في مجال التعليم والصحة. والطريق طويل نسبيا لتحقيق تقدم والانتقال من المساواة القانونية إلى المساواة الفعلية. والحكومة ملتزمة بمتابعة المفهوم الإنمائي العلمي، وبناء مجتمع متناسق، وتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، الذي سوف يخلق

فرصا جديدة للصينيات. وبفضل دعم ومساعدة اللجنة، وتشجيع وتسهيلات المجتمع الدولي، سوف تحقق الصين إنجازات أكبر في تنفيذ الاتفاقية.

١٣ - وأضافت أن الحكومة الصينية استأنفت ممارسة سيادتها على هونغ كونغ وماكاو في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، على التوالي. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الاتفاقية منطبقة على الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ والإقليم الإداري الخاص لماكاو. ونظرا لتطبيق المبدأ التوجيهي ''بلد واحد ونظامان'' وضمان درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي في المنطقتين الإدارتين الخاصتين، تقوم هاتان المنطقتان بإعداد تقاريرهما المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

١٤ - **السيدة لي** (الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ): قالت إن المساواة عنصر مهم في القانون الأساسي لهونغ كونغ. ويضمن قانون حقوق الإنسان لهونغ كونغ حقوقا متساوية لجميع النساء والرجال في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. ومنذ التوحيد الذي تم في عام ١٩٩٧، ظلت معاهدات حقوق الإنسان الدولية منطبقة في هونغ كونغ بما في ذلك الاتفاقية. وسوف تواصل الحكومة التأكد من أن الاتفاقية تنفذ بدقة في الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ، عملا بالقانون الأساسي ومبدأ ''بلد واحد ونظامان''.

١٥ - وقالت إنها تود أن تتحدث عن أربع قضايا محددة تهم اللجنة. أولا فيما يتعلق باللجنة النسائية، يسرها أن تبلغ اللجنة بأن حكومة الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ رد بشكل إيجابي على الملاحظات الختامية للجنة في عام ١٩٩٩، وأنشئت اللجنة النسائية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. واللجنة النسائية آلية مركزية رفيعة المستوى تقدم المشورة والمساعدة للحكومة في المسائل النسائية وتهتم بمصالح المرأة. وكان المسؤول التنفيذي للإقليم الخاص لهونغ كونغ قد عين اللجنة النسائية، وكلفها بالقيام باستعراض استراتيجي لشؤون المرأة، وإعداد رؤية طويلة الأجل واستراتيجية لتنمية المرأة والنهوض بها، وإسداء المشورة للحكومة حول السياسات والمبادرات التي تهم النساء. وترأست اللجنة شخصية غير رسمية بدعم من الأمانة، وتم توفير ميزانية لها. وخصصت الحكومة ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للجنة منذ إنشائها في عام ٢٠٠١. ويتم تعيين أعضاء اللجنة على أساس الجدارة ويأتي هؤلاء الأعضاء من مختلف القطاعات. ومن بينهم ممثلو الجماعات النسائية والأقليات الإثنية، وممثلو القطاعات، والعاملون في الخدمات الاجتماعية، والمعلمون وأصحاب المهن الأخرى.

١٦ - وحققت اللجنة النسائية تقدما ملحوظا في عملها خلال السنوات الخمس الماضية. وقد ساعدت الحكومة في استعراضها لخمسة تشريعات رئيسية ذات تأثير كبير على رفاهية المرأة، بما في ذلك قانون العنف المنزلي، والقانون الجنائي المتصل بالاغتصاب داخل الزواج. وعملت مع الحكومة على تعيين النساء في المجالس واللجان الاستشارية. وقد تم الوفاء بهدف الـ ٢٥ في المائة الأولى، ويتم بذل مزيد من الجهود لتعزيز مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات العامة.

١٧ - وتنظر اللجنة النسائية في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الرئيسية من أجل تحقيق النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وتعزيز تطبيق ذلك في صياغة السياسات الحكومية. وما زال مفهوم تعميم مراعاة المنظور الجنساني مفهوما جديدا في هونغ كونغ. ولكي ينجح ويصبح جزءا لا يتجزأ من السياسات العامة ومن عملية توفير الخدمات، سوف تواصل الحكومة التشجيع على فهم هذا المفهوم بصورة أفضل وتوعية المجتمعات المحلية به.

١٨ - وفيما يتعلق بالتعليم، يتمثل أحد الإنجازات في برنامج مبتكر لبناء القدرات وضعته اللجنة النسائية مع

الجامعة المفتوحة لهونغ كونغ، ومحطة إذاعية، و ٧٨ جماعة نسائية، ومنظمات غير حكومية. واستفادت من البرنامج أكثر من ١٠ ٠٠٠ امرأة، بما في ذلك أقل النساء تمتعا بالامتيازات. وعملت اللجنة النسائية على نحو وثيق مع الجماعات النسائية المحلية، وشاركت أيضا بنشاط في المناسبات الدولية.

١٩ - وفيما يتعلق بمسألة مكافحة العنف المترلي، أكدت على أن حكومة الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ نظرت إلى المشكلة نظرة جدية ولم تدخر أي جهد في معالجتها. ويتعرض هؤلاء الذين يلجأون إلى العنف إلى تهم جنائية بموجب القانون، سواء أحدث ذلك في سياق مترلي أم في حالات أخرى. وبالإضافة إلى السعي إلى الحصول على المساعدة من نظام العدالة الجنائية، يسعى أيضا ضحايا العنف المترلي إلى الحصول على التعويضات المدنية بموجب قانون العنف المترلي، الذي ينص على حماية الضحايا اللاتي يواجهن إساءات جسدية أو نفسية أو جنسية. وفي أعقاب استعراض الأمر، اقترحت الحكومة إدخال مزيد من التحسينات في ثلاثة مجالات وهي توسيع نطاق تغطية القانون ليشمل العلاقات الزوجية الرسمية وعلاقات المعاشرة، وتوسيع نطاق المعايير المستخدمة في إصدار أوامر القبض على الأشخاص لتشمل أوامر المنع في حالات الضرر النفسي، وأيدت مدة أوامر المنع.

٢٠ - وإلى جانب الحماية القانونية، تم توفير خدمات متواصلة وقائية وداعمة ومتخصصة لضحايا العنف المترلي والأسر التي تحتاج إليها. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، استحدثت الحكومة مشروعين رائدين في إطار برنامج التدخل لصالح النساء المعرضات للضرب. واستحدثت الحكومة خدمة جديدة مدتها ٢٤ ساعة في اليوم لضحايا العنف الجنسي. وتم تخصيص أربعة ملايين دولار لبدء خدمات جديدة لتسهيل معرفة الأسر التي تحتاج إلى مساعدة في وقت مبكر. كما تم تعزيز وتنسيق العاملين في الخدمة الاجتماعية وأفراد الشرطة، وأصحاب المهن ذات الصلة. ويساعد أيضا متطوعون في البرنامج الإعلامي.

٢١ - وفيما يتعلق بمسألة الاتجار بالمرأة، قالت إنه لم يتم تسجيل إلا خمس حالات من حالات الاتجار المشتبه بها في هونغ كونغ في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وكشف استخلاص المعلومات من المشتغلين بالجنس من خارج هونغ كونغ أنهم دخلوا هونغ كونغ لممارسة الدعارة بمعرفتهم الخاصة. وعلى الرغم من أن عدد حالات الاتجار صغير، ظلت وكالات إنفاذ القانون يقظة وواصلت جهودها من أجل مكافحة أنشطة الاتجار بجميع أشكالها.

٢٢ - وليست الدعارة في حد ذاتها جريمة في هونغ كونغ، غير أن تنظيم واستغلال الدعارة يشكل جريمة. وتقوم قوة شرطة هونغ كونغ بإنفاذ القانون على نحو يقظ، وسوف تواصل إنفاذه. وهناك ادعاءات عن سوء أفراد الشرطة لسلطاتهم في العمليات السرية ضد أنشطة الرزيلة. وقالت إنها تود التأكيد على أن الشرطة في عملياتهم السرية ضد أنشطة الرذيلة يخضعون للقوانين والإجراءات التي تنص بوضوح على المبادئ التوجيهية الداخلية. ويتم اختيار ضباط الشرطة بعناية، والمطلوب منهم الامتثال على نحو دقيق لهذه المبادئ التوجيهية. وهناك آليات ثابتة لتقديم الشكاوى ضد الشرطة.

٢٣ - وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة العمالة، أكدت أن المرأة في هونغ كونغ تتمتع بنفس الحقوق والفرص في مجال العمالة واختيار المهن التي يتمتع بها الرجال. ويتيح قانون العمالة حماية حقوق عمل الموظفين، مثل الحق في الحصول على الأجر، وفي الإجازة الرسمية. ويتمتع العاملون في الخدمة المترلية من الأجانب بنفس الحقوق والاستحقاقات المتاحة في قانون العمل للعاملين المحليين. ويحميهم كذلك قانون العمل القياسي والحد الأدنى للأجور. وإذ يحصل العاملون الأجانب

على ٤٣٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في الشهر، يتناسب هذا المبلغ بشكل مؤات مع الأجور التي يحصل عليها العاملون في الخدمة المترلية في اقتصادات البلدان الآسيوية الأخرى. ولدى هونغ كونغ أيضا آلية فعالة للعاملين في الخدمة المترلية من الأجانب للحصول على حقوقهم إذا تم انتهاكها. ويتم التحقيق في الشكاوى بسرعة وبشكل كامل، ويتم محاكمة أرباب العمل إذا كانت هناك أدلة كافية ضدهم.

٢٤ - ويحظر قانون التمييز الجنسي التمييز ضد الموظفة على أساس الجنس أو الحمل أو الوضع العائلي. ويضمن القانون تكافؤ الفرص لكل من الجنسين في مجال العمل وإمكانية متساوية للاستفادة من هذه الفرص في مجال الترقية والنقل والتدريب والحصول على الاستحقاقات واستخدام المرافق أو الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدراج الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي القيمة في قانون ممارسة العمل الصادر في إطار قانون التمييز على أساس الجنس، وهذا القانون ينطبق على جميع المؤسسات. وتقوم لجنة تكافؤ الفرص بمزيد من الدراسات حول هذه المسألة.

٢٥ - **السيد كوستا - أوليفيرا** (المدير الإداري الخاص لماكاو): قال إن مكاو، وفقا لمبدأ عدم التمييز في قانونها الأساسي، اعتمدت سياسات وتدابير، في كل من تشريعاتها وقوانينها الإدارية وإجراءاتها وممارساتها، تحمي حقوق المرأة المكرسة في الاتفاقية. وعلى الرغم من أن المرأة في ماكاو تستفيد من مستوى مرتفع من الامتثال للاتفاقية، ما زالت هناك إمكانية لإدخال تحسينات. ومن مزايا أسلوب الحياة في ماكاو مشاركة مختلف قطاعات المجتمع في صياغة وتنفيذ واستعراض السياسات الحكومية ذات الصلة. ومن أجل تعميق هذه المشاركة وإنشاء أقنية أفضل لتعزيز حقوق المرأة ومصالحها، تم إنشاء لجنة استشارية معنية بشؤون المرأة في عام ٢٠٠٥.

المواد ١ و ٢ و ٣

٢٦ - **السيد فلينتيرمان:** أشار إلى أن المادة ١ من الاتفاقية تبدأ بتعريف شامل للتمييز ضد المرأة، بما في ذلك التمييز المباشر وغير المباشر، في الميدانين العام والخاص. وإن عدم وجود مثل هذا التعريف في القوانين الصينية يمكن أن يكون له تأثير سلبي جدا على التعليم والتدريب والإبلاغ، وتقييم ورصد الطرائق المتصلة بتنفيذ التشريع ذي الصلة. فكيف تضمن حكومة الصين أن تعريف المادة ١ من الاتفاقية يستخدم في تنفيذ تشريعاتها المحلية؟ وهل تعتزم حكومة الصين إدراج هذا التعريف في تشريعها المحلي؟

٢٧ - وقال إنه يود أن يعرف إذا كانت الصين تعتزم الانضمام إلى البروتوكول الاختياري في المستقبل القريب.

٢٨ - وقال إنه يفهم من التقرير أن المرأة تستطيع أن تحصل على الحماية عن طريق المحاكم الاعتيادية، وكذلك أيضا من خلال ٣ ٠٠٠ محكمة خاصة تم إنشاؤها لحماية حقوق المرأة. ما هي علاقة هذه المحاكم الخاصة بنظام المحاكم الاعتيادية؟ ومن هم القضاة في هذه المحاكم الخاصة التي يزيد عددها من ٣ ٠٠٠ محكمة؟

٢٩ - وإذ أشار إلى أن غير المواطنين، بمن فيهم طالبو اللجوء واللاجئون لا يتمتعون بضمانات دستورية أو حقوق أو حريات، أعرب عن قلقه، لا سيما فيما يتعلق بموقف نساء كوريا الشمالية في الصين. وهل تعتزم الحكومة الصينية اعتماد تشريع لتنفيذ اتفاقية مركز اللاجئين لعام ١٩٥١ فيما يتصل بتحديد وحماية اللاجئين، بمن فيهم اللاجئات؟ وهل تعتزم حكومة الصين جعل اتفاقية مركز اللاجئين لعام ١٩٥١ تشمل هونغ كونغ؟ وهل حكومة الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ تعتزم اتخاذ التدابير اللازمة لمراعاة واجباتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة، على النحو المفسر في التوصية العامة رقم ١٩ المتعلقة بالعنف ضد المرأة؟

٣٠ - وقال إن القلق يساوره حول حالة المهاجرات في هونغ كونغ، لا سيما المهاجرات للعمل في الخدمة المترلية، اللاتي يقعن في كثير من الأحيان ضحايا التمييز المزدوج، أولا لأنهن نساء وثانيا لأنهن ينتمين إلى أقليات إثنية أخرى. وكيف يتم تطبيق هذه التدابير والسياسات التي اتخذتها حكومة هونغ كونغ من الناحية العملية؟ وما هي عدد الحالات التي تلقت فيها المهاجرات مساعدة مباشرة من حكومة هونغ كونغ؟

٣١ - وأخيرا، يود أن يعرف التدابير التي اتخذتها حكومة الإقليم الخاص لهونغ كونغ من أجل وضع حد للتمييز ضد النساء من الشعوب الأصلية نتيجة للسياسات القائمة على الأسر المعيشية الصغيرة.

٣٢ - **السيدة باتن:** قالت إن القلق يساورها أيضا بسبب عدم وجود تعريف للتمييز في التشريع الصيني، لا سيما أن قانون حماية حقوق ومصالح المرأة يتضمن تعريفا عن المساواة بين الجنسين لا عن التمييز. وتود أن تعرف سبب عدم وجود هذا التعريف، لا سيما أن اللجنة قدمت توصية بهذا الصدد في تعليقاتها الختامية الأخيرة.

٣٣ - أما سؤالها التالي فهو يتعلق بعدم وجود وسائل انتصاف في قانون حماية حقوق ومصالح المرأة. فما هي الأولوية الممنوحة لهذه المسألة؟

٣٤ - وفيما يتعلق بالمحاكم الخاصة التي تم إنشاؤها، تود أن تعرف إذا كانت هناك أية بيانات حول عدد هذه المحاكم في المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية. وهل تظهر هذه البيانات زيادة في عدد النساء اللاتي يلجأن إلى هذه المحاكم؟ وما هي الأحكام الموضوعة لتقديم المعونة القانونية إلى هؤلاء النساء؟ وتود أن تعرف إذا كان قضاة ومحامو المحكمة يتلقون التدريب على الاتفاقية نفسها وعلى توصيات اللجنة. وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع التدريب وهل هذا التدريب جار؟ وهل يتم الإشارة إلى الاتفاقية في المحاكم؟ وكم عدد القاضيات؟

٣٥ - **السيدة دايريام:** أشارت إلى أنه على الرغم من الاتجاهات الإيجابية التي حدثت في الصين، إلا أن الإحصاءات الديمغرافية تبين أن نسبة النساء أقل من نسبة الرجال. فتود أن تعرف الإجراء الذي يتم اتخاذه ضد هؤلاء الذين يلجأون إلى الإجهاض لأغراض اختيار جنس الجنين، وهل يتسم نظام المساءلة الذي تم وضعه بالفاعلية. ومن الأهمية بمكان الإمعان في أن السكان لا يقدّرون المرأة حق تقدير مما يجعلهم يلجأون إلى هذه التدابير، ومن الأهمية أيضا اتخاذ إجراء في هذا الصدد.

٣٦ - وأشارت إلى أنه على الرغم من التنمية والنمو الاقتصادي السريع، إلا أن الفقر ما زال قائما ويؤثر على نحو غير متناسب على سكان الريف. فهناك تفاوت كبير في الدخل الإجمالي بين سكان الريف وسكان الحضر. وليست هناك بيانات يمكن على أساسها معرفة أي فئة بين النساء تتأثر أكثر من غيرها بالفقر. وهناك ٥٥ أقلية، بما في ذلك سكان التيبت، غير أنه لا توجد بيانات موزعة لا على أساس الجنس فحسب بل أيضا على أساس وضع الأقليات، بما في ذلك سكان التيبت. وقد طلبت اللجنة معلومات عن ذلك وتود الحصول عليها.

٣٧ - وحثت حكومة الصين على النظر في استعراض الإطار القانوني والتنظيمي المتصل بأسرار الدولة. فينبغي أن تتوفر المعلومات لراسمي السياسات بطريقة شفافة، بحيث يمكن توجيه الجهود من أجل وضع مؤشرات توزع البيانات على أساس مختلف الفئات بين النساء.

٣٨ - **السيدة كسو** هونغ (الصين): قالت، في معرض إشارتها إلى الأسئلة التي أثيرت والتي تتعلق بتعريف التمييز، إنه من الصحيح أنه ليس هناك تعريف للتمييز في التشريع الصيني. ومع ذلك، عدم وجود تشريع لا يؤثر في تنفيذ التزامات الصين بموجب الاتفاقية. فقد صدقت الصين على الاتفاقية، وسوف تنفذها من خلال التشريع الصيني. وعندما انضمت الصين للاتفاقية، لم تعرب عن أي تحفظات تتعلق بتعريف التمييز.

٣٩ - وليس من الاعتيادي في التشريع الصيني إدراج تعريفات للمصطلحات. ويذكر قانون حماية حقوق ومصالح المرأة الذي تم تعديله في الآونة الأخيرة أن الصين تسعى إلى القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة. وتتضمن قوانين ولوائح أخرى ذات صلة أحكاما في هذا الصدد، وتشمل هذه الأحكام معا تعريفا للتمييز. أما مسألة ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك تعريف للمصطلح في المستقبل فسيحتاج إلى مزيد من الدراسات.

٤٠ - وقالت في معرض إشارتها إلى السؤال المتعلق بالبروتوكول الاختياري إن الحكومة الصينية نفذت دائما في السابق التزاماتها بموجب الاتفاقية وقدمت تقارير دورية إلى اللجنة. وتعلق حكومة الصين أهمية كبيرة على دور اللجنة في رصد تنفيذ الاتفاقية وتأمل أن الصين تستطيع أن تحافظ على اتصالاتها بمختلف الطرق وتبقي على اتصالاتها باللجنة. وتقوم الحكومة الصينية في الوقت الراهن بدراسة البروتوكول الاختياري دراسة متأنية، ومن الصعب إعطاء جدول زمني للإجراء الذي تتخذه في هذا الصدد.

٤١ - وبالنسبة إلى السؤال المطروح عن اللاجئين، قالت إن الصين انضمت إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها. ففي الفترة من ١٩٧٨ إلى ٢٠٠٦، قدمت الصين اللجوء الفعال إلى حوالي ٢٨٠ ٠٠٠ من اللاجئين الإندونيسيين، ومن ثم ساهمت في المحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة. وإذ وفرت الصين مكانا لإقامة وحماية اللاجئين، فإنها بذلك أولت اهتماما خاصا بضرورة حماية حقوق ومصالح اللاجئين. ولم تجد الصين أي حالات تم فيها انتهاك حقوق ومصالح اللاجئين.

٤٢ - وفيما يتعلق بحالة اللاجئات الكوريات في الصين، قالت إن هناك عددا كبيرا من الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية، بمن فيهم النساء من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وقد أتى هؤلاء إلى الصين نتيجة الكوارث الطبيعية ولأسباب اقتصادية، ولا يمكن اعتبارهم لاجئين. ولا يلعب الجنس دورا في هذه الهجرات. وعلى الرغم من أن هؤلاء الذين يأتون من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يعتبرون أجانب غير قانونيين، إلا أن الصين تبذل قصارى جهدها لمعاملتهم معاملة جيدة. وتم أيضا إعادتهم إلى وطنهم بموجب القانون، وليس هناك من سبب يدعو إلى القول بأن حقوقهم ومصالحهم قد انتهكت.

٤٣ - وفيما يتعلق بالسؤال المطروح حول وجود تشريع يتعلق باللاجئين، قالت إن الصين تعمل في هذا المجال. وفيما يتعلق بالإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ، ينص القانون الأساسي لهذا الإقليم على أن الاتفاقات الدولية التي أصبحت الصين طرفا فيها ينبغي أن تبت فيها الحكومة المركزية وفقا لظروف واحتياجات الإقليم، وبعد السعي للحصول على آراء حكومة الإقليم. وبناء عليه، سوف تكون الحكومة المركزية على اتصال بحكومة الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ قبل البت في ضرورة تطبيق الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين على الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ.

٤٤ - وأخيرا، فيما يتعلق بالسؤال المطروح حول تعريف ما يشكل سرا من أسرار الدولة، قالت إن القوانين الصينية تتضمن تعريفات واضحة.

٤٥ - **السيدة وانغ** يانبين (الصين): قالت ردا على الأسئلة المطروحة حول المحاكم الخاصة، إن عدد المحاكم الشعبية قد تقرر بعد أن تم وضع ظروف الشعب والقضاة في الاعتبار. والفرق بين المحاكم الخاصة والمحاكم الشعبية هو أن المحاكم الشعبية أدنى مرتبة في السلم القضائي. فالمحاكم الخاصة مكرسة لحماية الحقوق المدنية والجنائية. وبغض النظر عن مكانها، الهدف هو حماية حقوق ومصالح المرأة. وقد أنشأت المحاكم الخاصة كثيرا من المحاكم لا سيما المحاكم الوسطى والدنيا، ويتم استعمال بعضها على أساس تجريبي.

٤٦ - أما قضاة المحاكم الخاصة فهم أفراد ملتزمون بحماية حقوق ومصالح الشعب، وعلى وعي بشؤون المرأة. وهم عادة قضاة يعملون كرؤساء للمحاكم المعنية بالقضايا المتصلة بانتهاك حقوق ومصالح المرأة. وفيما يتعلق بتوزيع المحاكم الخاصة في المناطق الحضرية والريفية، قالت إن العدد يختلف، بما أن المحاكم بأنواعها تندمج أحيانا، وتلغى أحيانا ويعاد تنظيمها أحيانا. وسوف تحاول معرفة عدد هذه المحاكم. ويعمل في نظام المحاكم في الصين ما مجموعه ١٨٩ ٠٠٠ قاض، ٤٣ ٧٠٠ منهم من النساء. وهكذا فإن النساء ممثلات بنسبة ٢٣ في المائة من مجموع القضاة. ولدى المحكمة الشعبية العليا ما مجموعه حوالي ١٠٠ قاضية.

٤٧ - وفيما يتعلق بتوفر المساعدة القانونية، قالت إنه بموجب التشريع الصيني يتم تنظيم دورة دراسية عن المساعدة القانونية. وأصدرت أيضا المحكمة الشعبية العليا تفسيرات تتعلق بالمعونة القانونية، يمكن استخدامها لتوفير حماية كاملة للشعب، لا سيما النساء اللاتي يواجهن صعوبات اقتصادية عندما يرغبن في اللجوء إلى المحكمة.

٤٨ - وفيما يتعلق بالتدريب على الاتفاقيات وقانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، قالت إن اللجنة الدائمة التابعة للكونجرس الشعبي الوطني، والمحكمة الشعبية العليا، والمنظمات الحكومية الـ ١٢ أصدرت تعميما مشتركا طلبت فيه أن تضطلع وكالات إنفاذ القانون بأنشطة تدريبية عن المساواة بين الجنسين للأشخاص الذين يعملون في مجال إنفاذ القانون. ويدرس القضاة، لا سيما القضاة الذين ينتمون إلى رابطة القضاة، مفهوم الحماية القانونية لحقوق المرأة، وتطبيق القوانين ذات الصلة، ويتم تنظيم حلقات دراسية حول هذه المسائل، كما يتم تنظيم مسابقات تقدم فيها الأبحاث. ويتم أيضا توفير التدريب على الاتفاقية.

٤٩ - **السيدة هوانغ** كينغي (الصين): قالت، ردا على سؤال يتعلق بالتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، لا سيما بالنسبة للنساء، إنها تعترف جزئيا بحالة التفاوت هذه وسببها. وتبذل الحكومة قصارى جهدها لإيجاد حلول للمشكلة، ووضعت بصفة خاصة في عين الاعتبار احتياجات الفقراء بمن فيهم الفقيرات. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الحكومة المركزية سياسات جديدة. ففي البداية، كان هناك اقتراح لبناء مجتمع منسجم يتركز حول رفاهية الإنسان، لا سيما عن طريق تعزيز الانسجام بين النساء والرجال، مع الاهتمام بصفة خاصة بتنمية النساء في المناطق الريفية وفي المناطق الفقيرة.

٥٠ - وترمي الاستراتيجية الإنمائية العلمية الجديدة التي تتبعها الحكومة المركزية إلى تحقيق توازن بين المناطق الريفية والحضرية وبين مختلف المناطق في البلد. ويتم الاهتمام بصفة خاصة بالمسائل التي تؤثر في المزارعين، بمن فيهم المزارعات، وسوف يتم التأكيد بصفة خاصة على الفقراء، لا سيما الفقيرات.

٥١ - وتبذل الحكومة المركزية أيضا جهدا خاصا لتطوير الجزء الغربي من البلد، ويشمل ذلك ١٢ مدينة وإقليما معظمها فقير ومتخلف نسبيا، والتيبت وأقاليم أخرى فقيرة كذلك. والاستراتيجية القائمة على التركيز على المنطقة

الغربية للبلد عبارة عن جهد مشترك يتم بذله على جميع مستويات الحكومة. ويتم اتخاذ تدابير أخرى لمساعدة النساء في المناطق الفقيرة، لا سيما في مجال التعليم والصحة، وذلك لتمكينهن من أداء دور نشط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٥٢ - وأضافت أن عدد الفقراء في الصين انخفض من ١٠٠ مليون إلى ٢٠ مليون. ويتلقى الطلاب التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات، ولا يدفعون أي أقساط أو مختلف الرسوم. وتم إنشاء المدارس في الأماكن التي تستطيع فيها النساء الحصول على التدريب، بما في ذلك التدريب التكنولوجي. وقد خفضت الصين معدل الأمية بين النساء من ٨٠ في المائة إلى ٤,٢ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. واتخذت الحكومة تدابير لزيادة الفرص المتاحة أمام النساء في مجال العمل. والائتمانات الصغرى متاحة للنساء لبدء أعمالهن التجارية الخاصة بهن. وأدت برامج التأمين الصحي إلى نتائج إيجابية، وزيادة العمر المتوقع من ٣٦ سنة في عام ١٩٤٩ إلى ٧٤ سنة في عام ٢٠٠٦.

٥٣ - **السيدة لي** (الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ): قالت إن الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ لم تنطبق على هونغ كونغ ولا تعتزم حكومة هونغ كونغ السعي إلى جعلها تشمل الإقليم. فهونغ كونغ صغيرة وكثافة السكان فيها كبيرة، واقتصادها المزدهر ونظام منح التأشيرات فيها ليبرالي مما يمكن أن يؤدي إلى استغلال هذا الجانب فيها إذا تم جعل الاتفاقية تشمل هونغ كونغ. غير أن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تنطبق في هونغ كونغ، وقد وضعت الحكومة آلية لدراسة شكاوى التعذيب. وينظر الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ في شكاوى التعذيب، وطلبات اللجوء على أساس كل حالة على حدة، ويقدم المساعدة العينية، بما في ذلك المأوى المؤقت والغذاء والكساء والنقل، بالإضافة إلى الخدمات الطبية وإسداء المشورة. ويتم أيضا تقديم الخدمات الطبية الخاصة للنساء عند الولادة، وما قبل الولادة وما بعدها. كما يتم إرسال الأطفال إلى المدارس عند طلب ذلك. وفي جلسة من جلسات الاستماع الأخيرة، أشارت المحكمة إلى أن مجموعة من المساعدات التي تقدمها الحكومة بالتعاون مع منظمات غير حكومية كافية للوفاء بالمعايير المنصوص عليها في المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٣ من قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ.

٥٤ - وبالنسبة للذين يشتكون من التعذيب و لم يبت في طلبهم، لن يتم إرسالهم إلى بلد يخضعون فيه على الأرجح إلى التعذيب، ولكن يمكن إرسالهم إلى بلد لا يتعرضون فيه إلى هذا الخطر أو إعادتهم إلى بلدهم الأصلي إذا كان التهديد بالتعذيب قد خف أو أن شكواهم لا أساس لها من الصحة. وطوال المدة التي يكونون فيها في هونغ كونغ، يتلقى أصحاب الشكاوى المساعدة العينية، التي توفرها السلطات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٥٥ - وفيما يتعلق بالسؤال المطروح حول سياسة البيوت الصغيرة، أوضحت أن ساكنا ذكرا من الشعوب الأصلية في القرى، يستطيع بموجب سياسة البيوت الصغيرة في هونغ كونغ، أن يطلب إذنا لبناء بيت صغير في قريته، ولا يمنح هذا الإذن إلا مرة واحدة في حياته. وتدرك حكومة الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ أن هذه السياسة تنطوي على عنصر تمييزي. وتدرس الحكومة بصورة متأنية المسائل المعقدة الكثيرة في سياسة البيوت الصغيرة، وتجري مشاورات متعمقة مع أصحاب الشأن والمجتمعات المحلية قبل اتخاذ أي إجراء آخر.

٥٦ - **السيدة تو** (الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ): قالت، ردا على سؤال يتعلق بالعاملين في الخدمة المترلية، إن

هؤلاء الأشخاص يتمتعون بنفس الحماية التي يتمتع بها العاملون المحليون بموجب قانون العمل في هونغ كونغ. ويحميهم أيضا عقد دائم ينص على حصولهم على الحد الأدنى للأجور، ومأوى مجاني، وعلاج طبي مجاني، ووجبات مجانية، وحرية الرجوع إلى بلدهم عند انتهاء عقدهم. وفي تقرير أخير عن الإساءات التي يعاني منها العاملون في الخدمة المترلية في كل أنحاء العالم، ونشرته منظمة رصد حقوق الإنسان، ذُكر أن هونغ كونغ هي إحدى الأماكن القليلة التي تضمن فيها الحكومة حماية متساوية للعاملين الأجانب في الخدمة المترلية بموجب قانون العمل فيها. وتم وضع آلية فعالة في هونغ كونغ للعاملين الأجانب في الخدمة المترلية لالتماس الانتصاف إذا تم انتهاك حقوقهم القانونية أو التعاقدية، بالإضافة إلى رفع الشكاوى إلى إدارة العمل التي تقدم لهم المشورة والخدمات الاستشارية المجانية. وإذا لم يتم التمكن من حل المشكلة بالتراضي، فيمكن أن يطلبوا من محكمة العمل أو مجلس الشكاوى النظر في القضية. ويتم أيضا اتخاذ تدابير لكي يلتمس العاملون الأجانب في الخدمة المترلية الإنصاف عن طريق الإجراءات والمساعدة القانونية.

المواد ٤ و ٥ و ٦

٥٧ - **السيدة باتن:** أشارت إلى أن اللجنة في دورتها السابقة أوصت باعتماد التدابير الاستثنائية المؤقتة لزيادة عدد النساء في المجالات غير التقليدية في التعليم، ولا سيما في العلوم والتكنولوجيا والهندسة، وكذلك لترقية النساء من مناصب ابتدائية وفرعية في مجال التعليم والمجال الأكاديمي إلى مناصب عليا. وتود أن تعرف السبب الذي من أجله لم تعتمد الصين التدابير الاستثنائية المؤقتة.

٥٨ - وفي معرض إشارتها إلى قائمة التدابير المتخذة لتعزيز مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات التي ترد في الصفحة ١٣ من النص الانكليزي للتقرير، سألت متى تم اعتماد القوانين، ومتى تم تنفيذها، وما إذا كانت الحكومة قد أجرت تقييما لأثر هذه التدابير. وما هو عدد الوظائف العليا في هذا السياق، وكم عدد النساء اللاتي تم اختيارهن؟ وبالمثل، كم عدد الوظائف المتاحة على المستوى الإشرافي؟

٥٩ - وأضافت أنها تود الحصول على مزيد من المعلومات عن القانون الانتخابي. وتود أيضا الحصول على مزيد من التفاصيل عن النظام التعليمي، لا سيما برامج المعونة المالية. ومتى أعدت وزارة التعليم البرنامج، وكم عدد البنات اللاتي يستفدن منه؟ وتحث الحكومة على أن تشرح في تقريرها القادم أسباب اختيار نوع من التدابير بدلا من نوع آخر وكيف تستطيع الفتيات والنساء الاستفادة منها. وما هي المؤسسات المسؤولة عن وضع وتنفيذ وتقييم وإنفاذ التدابير الاستثنائية المؤقتة؟ وإلى أي مدى تلعب المرأة دورا في تصميم وتنفيذ وتقييم هذه التدابير؟

٦٠ - وأعربت في تعليقها الختامي عن قلقها بشأن التدابير المذكورة في إطار المشاركة في التنمية. ففي رأيها، هذه التدابير ليست تدابير استثنائية مؤقتة ولكنها مجرد سياسات اجتماعية عامة.

٦١ - **السيدة أروشا:** قالت في معرض إشارتها إلى المادة ٥، إنها تود الحصول على مزيد من المعلومات عن الجهود المبذولة لتعديل القوالب النمطية في الثقافة حيث ما زال يُنظر إلى المرأة في الآونة الأخيرة على أنها دون مستوى الرجل. ولا يكفي معاقبة سوء استخدام وسائط الإعلام في نشر الصورة الخاطئة للمرأة أو منع التمييز. فيجب بذل جهود خاصة من أجل تعزيز استخدام وسائط الإعلام للأغراض التعليمية. ولم يقدم التقرير تفاصيل عن أي برنامج من هذه البرامج. وعلى الرغم من فائدة وجود برامج استثنائية للنساء والفتيات، إلا أن خطر ذلك يتمثل في التركيز على مشاكل يعتبرها المجتمع مشاكل خاصة بالمرأة. فتود أن تعرف ما

الذي يتم عمله لوضع برامج تستهدف الجمهور ولا تقتصر على النساء. وتود أيضا أن تعرف ما هي التدابير الاستثنائية التي يجري استخدامها للتغلب على القوالب النمطية في المناطق الريفية وفيما بين الأقليات الإثنية.

٦٢ - وفيما يتصل بالجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين بوصفها قيمة من قيم التعليم، سألت ما الذي يتم عمله من أجل تدريب المعلمين لتمكينهم من نقل هذه القيم إلى الآخرين.

٦٣ - **السيد شن:** قالت، في معرض إشارتها إلى المادتين ٥ و ٦، إنه إذا أريد تغيير التقاليد التي طالت مدتها فمن الأهمية أن تضع الصين السياسات الإنمائية المرتبطة بنظام التأمينات الاجتماعية. وفي إدارتها لسياسة الطفل الواحد، من الأهمية بمكان أن يتم اطمئنان الناس على أنهم عندما يكبروا في السن لن يقلقوا على مستقبلهم سواء أكان عندهم ابن أم ابنة. وإلا فإن تفضيل البنين لن يختفي. كما أن للظاهرة الأخيرة المتمثلة في الهجرة من الريف إلى المدن آثارا على النساء والفتيات. فعندما تهاجر الأسرة، تأخذ معها عادة الأولاد وتترك البنات في المنطقة الريفية لترعى الجد والجدة. وتأمل أن الصين في تقريرها القادم ستعالج آثار السياسة الجديدة المتعلقة بالبنات والنساء.

٦٤ - وقالت إنها تود الحصول على رد من ممثل الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ فيما يتعلق بمسألة العمال المهاجرين. وقالت إنها سمعت أن هناك حالات كثيرة من الغش أو الخداع تقوم بها الوكالات التي تتوسط من أجل إبرام عقود العمل. وعلى الرغم من أنه كما قال ممثل هونغ كونغ يستطيع أي شخص تم انتهاك حقوقه أن يبلغ عن ذلك، ويتم التحقيق في هذا الأمر، إلا أنه، على حد علمها مقيد بسياسة الأسبوعين. وإن عدد النساء اللاتي قدمن شكاوى أقل بكثير مما كان متوقعا. فيجب تعزيز الإشراف على الوكالات ومراقبتها، كما ينبغي بذل كل جهد ممكن لإزالة أي رادع يمكن أن يمنع المرأة من أن تتقدم بشكاواها.

٦٥ - وقالت إن القلق يساورها أيضا لأن المركز المعني بقضايا الاغتصاب قد أصبح مركزا يتلقى جميع الشكاوى، لا الشكاوى المتعلقة بالاغتصاب فقط. وأعربت عن الأمل في أن المركز سيستأنف تركيزه على قضايا الاغتصاب.

٦٦ - وأشارت إلى أن عدد الجرائم المتصلة بالاغتصاب والقمع الجنسي في الإقليم الإداري الخاص لماكاو فضلا عن العنف المترلي ازداد خلال السنوات، أكثر من الجرائم التي تمس حياة الناس وسلامتهم الجسدية. ويبدو أن حكومة ماكاو لا تبذل الجهود الكافية لردع هذه الجرائم، وتنظر إلى العنف المترلي وغيره من الجرائم الموجهة ضد المرأة على أنها أقل أهمية من الأنواع الأخرى من الجرائم. وأعربت عن الأمل في أن حكومة ماكاو ستبذل جهودا أكبر لمنع العنف المترلي فضلا عن الاغتصاب والجرائم التي تستهدف النساء.

٦٧ - **السيد فلينتيرمان:** قال في معرض إشارته إلى المادة ٦، إن القلق يساوره لأنه في حالة وقوع العنف المترلي، فإن المحاكمة الجنائية تعتمد على التماس يأتي من الضحية. وهناك عقوبات لارتكاب العنف المترلي مذكورة في القانون الجنائي العام، وبموجب هذا القانون لا تشكل جريمة إلا أعمال العنف المترلية الخطيرة. فيود أن يعرف، إذا كانت حكومة الصين، في ضوء التوصية العامة رقم ١٩، تنظر في سن قانون محدد عن العنف الموجه ضد المرأة يتضمن تعريفا واضحا للعنف الذي يستهدف المرأة، بما في ذلك العنف المترلي، فضلا عن أحكام لحماية الضحايا. وإن مثل هذا القانون ينبغي أن يوضح مسؤولية المدعي العام، والنيابة العامة الشعبية العليا، وأن يفرض جزاءات ملائمة.

٦٨ - وأعرب عن استيائه إلى حد ما بسبب عدم وجود بيانات إحصائية عن العنف الذي يستهدف النساء. وأعرب

عن الأمل في أن التقرير القادم سيتضمن بيانات إحصائية عن العنف الذي يستهدف المرأة موزعة بحسب الأقاليم. وأعرب عن سروره عندما سمع أن الإدارة الإقليمية الخاصة لهونغ كونغ تعمل على وضع سياسة لمعالجة العنف الذي يستهدف المرأة. فيود أن يعرف الإطار الزمني الذي سيتم فيه تنفيذ هذه السياسات.

٦٩ - وقال إنه تلقى معلومات عن حالات عنف موجهة ضد المرأة في مرافق الاحتجاز في الصين، بما في ذلك التيبت. ويود أن يعرف إذا كان قد تم التحقيق في هذه الحالات، وما إذا كان قد تم معاقبة ومحاكمة المسؤولين عنها.

٧٠ - وقال إنه على الرغم من أن حكومة الصين قدمت بعض المعلومات عن الاتجار بالنساء، إلا أن البيانات غير كافية حول عدد الاتجار الداخلي بالنساء. وأعرب عن القلق بسبب التعريف المحدود للاتجار الوارد في القانون الجنائي الصيني، الذي لا يعرّف الاتجار إلا لأغراض الدعارة، لا لأغراض أخرى. وقال إن القلق يساوره أيضا لأنه يمكن احتجاز الداعرات في مراكز الحجز الإداري، ولا يتم محاكمة كثير من المسؤولين عن الاتجار. وأخيرا، يود أن يضم صوته إلى الأسئلة التي تم طرحها على حكومة الإقليم الإداري الخاص لماكاو.

٧١ - **الرئيسة:** قالت متحدثة بوصفها عضوا في اللجنة إنها تود طرح سؤال يتصل بالمادة ٥. فالثقافة الصينية تستند إلى القيم الكونفوشية، وهي بصفة أساسية قيم أبوية. فتود أن تعرف ما هي رؤية الصين من حيث تنفيذ الاتفاقية في إطار الثقافة الصينية.

٧٢ - **السيد سو** يان (الصين): قال، مشيرا إلى الأسئلة المتعلقة بالتدابير الاستثنائية المؤقتة، إن الحكومة الصينية تعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة. وقد اتخذت الصين خطوات لكي تضمن مشاركة المرأة على جميع مستويات الحكومة. وعند ملء الشواغر، تعطى للنساء الأولوية على المرشحين الآخرين الذين يتمتعون بنفس المؤهلات، ويتم حجز بعض المناصب للنساء.

٧٣ - وقال، إن القانون الانتخابي ينص بوضوح على أن الكونجرس الشعبي الوطني، والكونجرس الشعبي على المستوى المحلي يجب أن يكون فيهما عدد من الممثلات، ويجب زيادة نسبة الممثلات بصورة تدريجية. وفيما يتعلق باللوائح المحلية، تحاول الصين تحديد نسبة دنيا للمندوبات في الكونجرس الشعبي الوطني. وفي السنوات الأخيرة، وضع ثلثا الأقاليم، ومناطق الاستقلال الذاتي، والبلديات لوائح مماثلة.

٧٤ - **السيد هوانغ** كسيسينغ (الصين): قال، مشيرا إلى الأسئلة المطروحة حول المساعدة المقدمة إلى الفتيات في التعليم، إن البلد منذ عام ٢٠٠١ نفذ، في الجزء الأوسط والغربي منه، سياسة تقوم على توفير كتب مدرسية مجانية للأسر الفقيرة، وإلغاء الأقساط والرسوم. وتتلقى هذه الأسر أيضا بدلات إعاشة. وتم في الآونة الأخيرة تعديل قانون التعليم الإلزامي فتم إلغاء جميع الرسوم الحكومية المفروضة على الطلاب في مرحلة التعليم الإلزامية. وسوف يتم خلال سنتين إلغاء الأقساط والرسوم في المدارس الريفية. ومن شأن ذلك أن يفيد البنات بصفة خاصة.

٧٥ - **السيدة زانغ** ليمينغ (الصين): قالت، ردا على سؤال يتعلق بالتدابير الاستثنائية المؤقتة، إن برامج تنمية المرأة التي وضعتها الحكومة تعكس روح ومبادئ ومحتويات الاتفاقية. ويرد وصف مفصل لها في تقرير عن برنامج الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. ويهدف برنامج العشر سنوات بصورة محددة إلى الحد من التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية. وعرّف برنامج المرأة، الذي تم إدراجه في خطة التنمية الاقتصادية العامة، بالهدف المتمثل في المساواة بين الجنسين وعززه. وفي

سياق التنفيذ، تم تركيز الجهود على إيجاد حلول للمشاكل والمسائل الأساسية التي تعرقل تنمية المرأة.

٧٦ - وردا على السؤال المتعلق بالمادة ٥، قالت إن الحكومة الصينية تدرك أهمية الدور الذي تلعبه وسائط الإعلام في تعزيز المساواة بين الجنسين وتغيير القوالب النمطية التمييزية. وتشمل المساواة بين الجنسين بوصفها سياسات وطنية أساسية تعديل القانون الأخير المتعلق بحماية مصالح المرأة وحقوقها. وللمرة الأولى، عالج التشريع بصورة صحيحة مسألة مسؤوليات وسائط الإعلام. ومنذ عام ٢٠٠٣، تم اتخاذ تدابير لرصد محتويات شبكة الإنترنت وتنظيم مقاهي الإنترنت والألعاب التي تستخدم شبكة الإنترنت.

٧٧ - وأضافت أن الحكومة اتخذت عددا من التدابير للتصدي للأنشطة المسيئة لحقوق المرأة ومصالحها. وفي المقابل، أثنت على الأفراد الذين يقدمون أدوارا إيجابية للمرأة. ويتم تعليم محتويات الاتفاقية والقوانين الأساسية المتعلقة بالمساواة في المدارس الابتدائية والمتوسطة. ولدى التلفزيون الصيني دائرة تلفزيونية مغلقة تبث برامج خاصة تستهدف الأسر الريفية من أجل تعزيز الحياة العائلية المنسجمة.

٧٨ - وفيما يتعلق بضرورة تحسين تدريب المرأة ومؤهلاتها، أكدت أن الحكومة الصينية اتخذت بالفعل تدابير لتمكين المرأة لا لمجرد حمايتها. وفي السنوات الأخيرة، وضعت الحكومة ونفذت سياسات تهدف إلى تعزيز النساء اللاتي ينظمن المشاريع، بما في ذلك توفير القروض الصغيرة لهن والحوافز الضريبية. وتقدم الحكومة أيضا فرصا للعمل وخدمات توظيف للنساء وتوفر لهن التدريب وغير ذلك من السياسات التفضيلية. ويتم أيضا تشجيع المرأة على شغل مناصب عليا. وفي المناطق الريفية، تنظم الحكومة برامج تدريبية خاصة للقوى العاملة الريفية. وتمثل النساء أكثر من ٦٠ في المائة من المشاركين في هذه البرامج. وأقامت الحكومة أيضا مدارس نسائية في الريف في كل أنحاء البلد.

٧٩ - **السيدة غوان** ينغي (الصين): قالت، مشيرة إلى السؤال المطروح حول العلاقة بين سياسة الطفل الواحد والتأمينات الاجتماعية، إن الصين أنشأت نظام التأمينات الاجتماعية المناسب للاقتصاد السوقي ويرمي إلى توفير الموارد اللازمة للطاعنين في السن وأصحاب العاهات. ويتم إلحاق جميع الرجال والنساء في البرنامج ويتمتعون جميعا بالاستحقاقات على قدم المساواة. وتستكشف الحكومة مدى جدوى نظام توفير الدعم للطاعنين في السن الذين يعيشون في الريف. ومن أجل معالجة مشكلة النسبة بين البنين والبنات، تعطى الأولوية إلى الأسر التي ليست لديها إلا بنات.

٨٠ - **السيدة دينغ** لي (الصين): قالت، في ردها على السؤال المتعلق بالتدابير المتخذة لمكافحة العنف المترلي، إن ٢٦ بلدية وإقليما وإقليما متمتعا بالحكم الذاتي أصدرت حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٦ قوانين مناهضة للعنف المترلي. وما زالت المناقشة جارية حول مسألة ما إذا كان ينبغي سن قانون خاص لمكافحة العنف المترلي أو إدراج المسألة في أبواب منفصلة في القوانين الحالية. وتبذل الحكومة كل جهد ممكن لجمع الإحصاءات عن الجهود المبذولة لمكافحة العنف المترلي، وقد تم إجراء دراسة استقصائية نموذجية في عام ٢٠٠٢ في هذا الصدد. واعتبارا من عام ٢٠٠٣ حتى اليوم، حاكمت المحاكم ١٠٠ ٠٠٠ حالة تتصل بالعنف المترلي. وتمثل حالات الإذلال ٣ في المائة، وحالات الاختطاف والاتجار بالنساء ٥,٣ في المائة. وهذه الإحصاءات مثال على نوع البيانات التي يجري جمعها وتحليلها. ويتم نشر هذه الإحصاءات بصورة منتظمة.

٨١ - وفيما يتعلق بدور مكتب المدعي العام، قالت إن الجهود تبذل من أجل زيادة وعي الموظفين في مكتب المدعي العام فضلا عن الجمهور بالمشكلة. وفي بعض الأقاليم، تم تعيين أفرقة من المدعيات العامات لمعالجة مسألة العنف المترلي. وتقوم مكاتب الأمن العام، والمجتمعات المحلية، والاتحادات النسائية بالتصدي للعنف المترلي. وعندما يكون ذلك ممكنا، تقوم الوحدات من المجتمع المحلي والاتحاد النسائي بجهود المصالحة لمساعدة الطرفين على حل المشاكل بصورة عملية. وقد أنشأت مؤسسات الشؤون المدنية أماكن لإيواء النساء المعرضات للإساءة في كل أنحاء البلد. وهناك مراكز لتقديم الشكاوى في كل أنحاء البلد، بالإضافة إلى ١٠٠ خط هاتفي ساخن. ولدى مكاتب الأمن العام سلطة فرض العقوبات أو إصدار أمر بالقبض على المسؤولين عن العنف المترلي.

٨٢ - **السيدة جانغ** ينغ (الصين): قالت، ردا على سؤال يتعلق بالقيم الكونفوشية، إن هناك جانبا ممتازا، في الثقافة التقليدية للصين، ولكن هناك جانبا آخر ينبغي التخلي عنه لأنه مصدر تخلف. وهذا يتعلق بالتمييز ضد المرأة. ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩، كان النظام الاجتماعي وجميع القوانين التي تم سنها تهدف إلى ضمان تمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، بما في ذلك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتعطي الصين الأولوية لهذه القوانين. وتم إجراء حملات إعلامية تستهدف أصحاب القرارات، من الرجال والنساء. ويتم التأكيد على البرامج التعليمية. كما يتم تشجيع المرأة على أن تثق بنفسها وتستفيد من الظروف التي خلقتها الحكومة لها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.